رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١٧ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

اعادة الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين في العراق

Social reintegration of refugee camps in Iraq

م.م. اماني هاشم لطيف

M.M. Amani Hashim Lateef

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

amani.h@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تعد قضية إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين في العراق، من أكثر القضايا الإنسانية والاجتماعية إلحاحاً في ظل التحديات التي خلفتها موجات النزوح الناتجة عن الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية في البلاد، لا سيما بعد أحداث عام ٢٠١٤. يعاني النازحون من صعوبات متعددة تشمل العزلة الاجتماعية، تردي الأوضاع الاقتصادية، وانقطاع الروابط مع مجتمعاتهم الأصلية، مما يجعل إعادة اندماجهم عملية معقدة تحتاج إلى مقاربة شاملة ومستدامة ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين، مثل دور البنية التحتية، والتماسك المجتمعي، ودعم المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية. كما يستعرض التحديات التي تواجه النازحين، بما في ذلك نقص الخدمات الأساسية، التمييز المجتمعي، والتوترات الطائفية، ويقدم رؤية تحليلية لكيفية التغلب على هذه العقبات من خلال برامج متكاملة تتضمن توفير فرص اقتصادية، وتعزيز الحوار المجتمعي، ومعالجة الصدمات النفسية.

الكلمات الافتتاحية : "اعادة الاندماج" ، "مخيمات" ، "النازحين" ، "التحديات" ، "الحلول" ، "العراق"

Abstract

The issue of social reintegration of displaced persons in Iraq is one of the most pressing humanitarian and social issues in light of the challenges left by the waves of displacement resulting from armed conflicts and political unrest in the country, especially after the events of 2014. Displaced persons suffer from multiple difficulties, including social isolation, deteriorating economic conditions, and the severing of ties with their original communities, which makes their reintegration a complex process that requires a comprehensive and sustainable approach

Keywords: "Reintegration", "Camps", "Displaced Persons", "Challenges", "Solutions", "Iraq"

المقدمة

تعد قضية النزوح واحدة من أبرز القضايا الإنسانية والاجتماعية التي تواجه العراق في العصر الحديث، حيث خلفت الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية والاجتماعية موجات كبيرة من النزوح الداخلي على مدى العقود الماضية. وقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ بعد أحداث عام ٢٠١٤، عندما اجتاح تنظيم داعش مناطق واسعة من البلاد، مما أدى إلى تهجير ملايين العراقيين من مدنهم وقراهم. على الرغم من تحقيق تقدم كبير في تحرير المناطق المتضررة، إلا أن تحديات إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين في العراق لا تزال قائمة، وتشكل تحدياً كبيراً أمام جهود التنمية والاستقرار.

إن إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار المجتمعي، حيث أن استمرار وجود النازحين في المخيمات أو بقائهم خارج مجتمعاتهم الأصلية يشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي في العراق ، والنزوح لا يقتصر على الجانب المادي المتمثل بفقدان الممتلكات أو السكن، بل يمتد ليشمل آثاراً اجتماعية ونفسية عميقة، تتجلى في شعور النازحين بالعزلة، وغياب الشعور بالانتماء، وتفكك الروابط الأسرية والمجتمعية. وعليه، فإن العمل على إعادة اندماج هؤلاء النازحين لا يمثل فقط استجابة إنسانية وأخلاقية، بل هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

إن المخيمات التي أُنشئت لإيواء النازحين كانت حلاً مؤقتاً لحماية الأفراد من المخاطر المباشرة، لكنها مع مرور الوقت أصبحت جزءاً من المشكلة، إذ تسببت في تعميق الانفصال بين النازحين ومجتمعاتهم الأصلية. فالإقامة الطويلة في هذه المخيمات تؤدي إلى تكوين عوالم مغلقة، حيث يُحرم النازحون من فرص العمل والتعليم، وتُترك مجتمعاتهم الأصلية دون إعادة إعمار أو تعزيز للثقة بين أفرادها. لذلك، فإن العمل على إعادة النازحين إلى مجتمعاتهم أو تسهيل اندماجهم في أماكن جديدة يتطلب استراتيجيات شاملة تتعامل مع الأبعاد المتعددة لهذه المشكلة ، وتتطلب عملية إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين جهداً جماعياً يشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة العراقية، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني. فإعادة الاندماج لا تقتصر على توفير المأوى أو الخدمات الأساسية فحسب، بل تتطلب أيضاً تعزيز الشعور بالانتماء وبناء جسور الثقة بين النازحين والمجتمعات المستقبلة لهم. كما تشمل هذه العملية توفير فرص اقتصادية مستدامة، ودعم الصحة النفسية، وتشجيع الحوار المجتمعي، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية التي تعيق عودة النازحين .

ان العراق، بتاريخه الطويل وتركيبته المجتمعية المتنوعة، يمتلك إمكانيات كبيرة لتجاوز هذه الأزمة إذا ما توفرت الإرادة السياسية والموارد اللازمة. لذا فإن دراسة إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة بين مكونات المجتمع العراقي. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية إعادة بناء الروابط الاجتماعية التي تضررت بفعل النزوح، وضمان تحقيق حياة كريمة ومستقبل مستدام للنازحين وللمجتمع ككل.

اهمية البحث : يكتسب البحث حول إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين في العراق أهمية استثنائية، نظراً لما يترتب عليه من نتائج تنعكس على الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام. يمكن تلخيص أهمية البحث في عدة جوانب ابرزها : معالجة قضية إنسانية ملحة فالنزوح الداخلي في العراق قضية تمس حياة الملايين من الأفراد الذين يعانون من الفقر، والحرمان، والافتقار إلى الأمان. لذا فإن البحث في إعادة الاندماج الاجتماعي لهؤلاء النازحين يسهم في تسليط الضوء على هذه المأساة الإنسانية، وطرح حلول واقعية لتخفيف معاناتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، اذ يشكل النزوح الجماعي تحدياً كبيراً أمام استقرار العراق، حيث يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وظهور مشكلات اجتماعية كالبطالة والجريمة. إعادة دمج النازحين في

مجتمعاتهم الأصلية أو المجتمعات المستقبلة تسهم في تقليل التوترات الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الذي يعد أساسياً للتنمية المستدامة.

مشكلة البحث : ينطلق البحث من اشكالية تتمثل في التساؤلات التالية :

١- ما المقصود بمفهوم الاندماج الاجتماعي والنزوح
٢- ما التحديات التي تواجه اندماج النازحين في العراق
٣- ماهي السياسات الحكومية المتبعة لاندماج النازحين

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين في العراق تعتمد بشكل كبير على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المناسبة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، وتعزيز الثقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وأن غياب هذه العوامل يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية ويؤخر تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد.

كما تفترض الدراسة أن إعادة الاندماج الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق بصورة فعّالة دون معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، مثل التهميش الاجتماعي، والصراعات الطائفية، وضعف سيادة القانون، مما يجعل من الضروري تطبيق سياسات شاملة تُعالج الجوانب الاقتصادية، النفسية، والاجتماعية المرتبطة بالنزوح.

منهجية البحث : تطلب طبيعة الاشكالية التي يمثلها موضوع البحث (إعادة الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين في العراق) استخدام المنهج الوصفي في تحليل مفهوم الدراسة والاشكالية التي يمثلها لكونه من اكثر اساليب التحليل المناسبة في مجال التنمية الاقتصادية فضلا عن استخدام المنهج النظمي في تحليل معطيات البحث

هيكلية البحث : يقسم البحث الى:-

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني : الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين والتحديات المؤثرة فيه

المحور الثالث : السياسات الحكومية واعادة الاندماج الاجتماعي

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة

لا بد للبحث من تناول مفهوم الاندماج الاجتماعي ومفهوم النزوح لكونها اساس الدراسة البحثية .

اولاً: الاندماج الاجتماعي

بداية يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات من الخطوات المهمة التي يجب على الباحث ان يقوم بها ، لكون التعريف هو الفكرة الاساسية التي ينطلق منها البحث العلمي ، وفي اطار الدراسة لابد لنا من تناول مفهوم الاندماج الاجتماعي لغوياً واصطلاحاً ، فلغوياً ورد مصطلح الاندماج في لسان العرب لابن المنظور فعل (دمج

يدمج) اي (دخل في الشي واستحكم فيه) بمعنى (الاستحكام او الاستقواء) ، في حين ارجعت معاجم العلوم الاجتماعية الاصل (الاتيمولوجي لمفهوم الاندماج) الى اللغة اللاتينية القديمة ، اشارة الى التأثير والعمل الناتجين عن عملية الدمج والاندماج [١] ، أما اصطلاحياً فيقصد بها عملية تمكن من خلالها الاشخاص من التقارب والانضمام الى مجموعة أكبر وأوسع وتبني قيمها الاجتماعية وقواعدها ، ولتحقيق الاندماج المجتمعي لابد من توافر شرطين اولها : رغبة وارادة الانسان في الاندماج والتكييف اي التعبير الطوعي عن اندماجه المجتمعي ، في المقابل القدرة الاندماجية للمجتمع من خلال احترام الاشخاص واختلافاتهم [٢] .

بناءاً على ما تقدم يمكن القول بان الاندماج الاجتماعي هو عملية نمو تاريخية تراكمية وشاملة ، ينتقل من خلالها الاشخاص في البلد من جماعات مغلقة يحكمها مبدأ الصراع او النزاع على السلطة وافراد تابعين ومهدورين ، الى جماعات متعايشة ونظام اجتماعي سياسي اساسه العلاقات المتبادلة بين افراد مستقلين احرار , وبين مؤسسات حديثة تعزز استقلالية الافراد وحرياتهم ، ويحكم هذه العلاقات المساواة والعدل في الكرامة الانسانية والحقوق وتوزيع الثروات وممارسة السلطة ، بمعنى ان الاندماج الاجتماعي في مجمله حصيلة الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تلبي الاحتياجات الانسانية ، وتجعل اي شخص في المجتمع يشعر وكأنه في بيته [٣] .

ان الحديث عن مفهوم الاندماج الاجتماعي يقودنا الى التطرق الى نقيض هذا المفهوم ، الا وهو مفهوم الاستبعاد الاجتماعي والذي عرفته الامم المتحدة : بأنه حالة تعيشها جماعات معينة خارجة عن ممارسة المشاركة الرسمية : اقتصادية ، سياسية ، داخل اي مجتمع ، ووفقاً لهذا المعنى يقصد به (قضم) حق الافراد في التمتع بثروات المجتمع ومنافعه ، وحقهم في التمثيل السياسي فضلا عن ، ردع حقوقهم في التعبير عن هويتهم الثقافية والدينية عموماً ، فهي تمثل غياب العدالة والتي ينتج عنها عدم المساواة بين مكونات المجتمع وتطبيق سياسات معلنة ام مستترة ، تميز بين افراد المجتمع الواحد لأسباب مختلفة قد تتعلق بأسباب طائفية او طبقية او عرقية او الحالة الجهوية للافراد (حضر ، ريف ، بدو) [٤] .

ولمواجهة الاستبعاد التي تعاني منه فئات معينة في المجتمع برزت الى الوجود سياسة الاندماج والتضمين ، التي عملت على تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وتهدف الى تحقيق اكبر قدر من التوازن في المكونات الاجتماعية وعلاقاتها مع بعض ، فالاندماج مفهوم شامل عام يشمل الكثير من المعاني والمفاهيم التي تختلف باختلاف المجال الذي تستخدم فيه فقد يعني [٥] :

١. ادماج جماعات مختلفة ثقافياً واجتماعياً في حدود جغرافية ، من اجل تأسيس هوية وطنية موحدة شاملة لكل الجماعات .
٢. كما قد يطلق على الحالات التي تعمل فيها الحكومة على فرض سيطرتها وسلطتها على المناطق التابعة لها .
٣. كذلك اعطاء الجماعات المظلومة والمهمشة حقوقها في المواطنة ، بغرض اندماجها في العمليات السياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع .
٤. في النهاية قد يقصد به القدرة على ادماج وتنظيم الناس في مجتمع ما لتحقيق بعض الاهداف العامة .

وهناك ثلاثة محاور لتحقيق الاندماج الاجتماعي ، أولها (الاستيعاب) ويقصد به القدرة على تحييد الامتياز الثقافي او الديني من اجل الانضمام الى المجال العام ، اما المحور الثاني فهو (التشريط الاثني) ويقصد به ، احترام الخصائص الثقافية لتحقيق هوية جماعية مشتركة في عملية يطلق عليها (التهجين الاثني) ، بينما المحور الثالث فهو (التعددية الثقافية) والتي لا تعد اداة للاندماج فحسب ، وانما وسيلة للحفاظ على الوحدة والهوية الوطنية ، وعموما الاندماج تضمين ومشاركة الجماعات الاقل حظاً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في العمليات السياسية والاقتصادية ، من اجل تحسين اوضاعهم المختلفة ، ومن ثم تقليص الفوارق والتميز، لأسباب سياسية أو طبقية أو دينية وثقافية ، ويتم عن ذلك بإزالة المعوقات التشريعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، والتي تمنع هؤلاء الاشخاص من التمتع بحقوقهم الكاملة في المواطنة [٦] .

ثانياً : مفهوم النزوح

يؤدي توضيح المصطلحات داخل اي دراسة ، دورا مهما في فهم جوهر الدراسة بشكل مبسط ، ومن الجدير بالذكر ان مفهوم النزوح يحدث التباساً لدى الكثير فهو يتداخل مع مفهوم الهجرة ، واللجوء ، ومن هنا لابد من تقديم تعريف تفسيري لكل من المصلحات الانفة الذكر وفقاً لما اقرته منظمة الامم المتحدة بموجب استنادها الى القانون العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني .

ان مصطلح (نزوح السكان) يقصد به هو حركة وانتقال الافراد من مكان للآخر داخل حدود الدولة ، ويتم النزوح نتيجة وجود مؤثرات خارجية وظروف استثنائية ، كالحروب والمجاعات تعمل على اجبار الافراد مغادرة مواقعهم الى مواقع اخرى طمعا في التخلص من تلك الظروف [٧] .

بناءاً على ما تقدم وحسب المبادىء التوجيهية الصادرة عن الامم المتحدة لمفهوم النزوح ، ينبغي وجود شرطين اساسيين لحدوث النزوح وهما [٨] :

١. الحراك القسري الاضطراري : والذي يجبر الافراد على الهروب من مساكنهم ولا يترك امامهم خيار آخر .
٢. لا يتجاوز هذا الحراك حدود الدولة ، بمعنى اضطرار الافراد الى مغادرة مواقعهم والذهاب الى مساكن أخرى في اطار الحدود السياسية للدولة

في حين يطلق مصطلح اللاجىء وفقاً للمادة الاولى من اتفاقية اللاجئين لعام (١٩٥١) على الشخص الذي يعيش خارج حدود الدولة التي يملك جنسيتها ، بسبب خوفه من الاضطهاد نتيجة التميز العنصري او الديني او القومي ، او انتماءه الى طائفة معينة او الى حزب سياسي ، ولا يريد العودة للعيش في ذلك البلد خوفا من الاضطهاد [٩] .

ووفقاً لهذا الرأي لابد للشخص ان تتوفر فيه شروط معينة ليطلق عليه لاجىء وهي :

١. خوف من التعرض للاضطهاد لاحد الاسباب المذكوره في التعريف اعلاه .
٢. ان الشخص يصبح لاجئاً عندما يتجاوز حدود بلده السياسية والجغرافية.

٣. يحصل الفرد على وضع اللجوء قانونياً وفقا لاتفاقات دولية ، في حين لا توجد مثل هذه الاتفاقيات تحدد وضع النازح داخلياً .

اما المصطلح الاخير فهو المهاجر وهي تسمية تتطلق على الاشخاص الذين يختارون الانتقال ارادياً ليس بسبب تهديد مباشر لحياتهم ، وانما لتحسين مستوى معيشتهم من خلال ايجاد فرص عمل ، او في بعض الاحيان لتحسين مستواهم التعليمي ، او لأسباب اخرى .

وعليه ، تخضع الدول في تعاملها مع المهاجرين لقوانينها الخاصة بالهجرة ، في حين تتعامل مع اللاجئين وفقاً لقواعد حماية اللاجئين المتبعة في التشريعات الوطنية والقانون الدولي على حد سواء ، ام الحال بالنسبة للنازحين فعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية خاصة بوضعهم ، الا انه توجد العديد من القوانين التي تحمي حقوقهم في مقدمتها [١٠] :

١- القوانين الوطنية : بما ان اغلبية النازحين هم من رعايا الدول التي يحملون جنسيتها فهم يتمتعون بحماية القانون الوطني دون اي تمييز مجحف ناتج عن واقع نزوحهم .
٢- القانون الدولي الانساني : يتبع هذا القانون في حالة النزاع المسلح سواء ، كان دولياً ام داخلياً ، واذا كان الاشخاص النازحين خاضعين في بلدانهم لنزاع مسلح ، فهم يعدون مدنيين ويتمتعون بكافة الحقوق المدنية، بشرط الا يكونوا مشتركين في الاعمال العدوانية.
٣- القانون الدولي لحقوق الانسان : يوفر هذا القانون حماية مهمة للنازحين ، وهو يتبع في اوقات السلم او النزاع المسلح ، ويهدف القانون الى منع حدوث النزوح ، وكفالة حقوق النازحين عند حدوثه.

اما عن اسباب النزوح ، فهي عديدة ابرزها [١١] :

١- ضعف الامن الناتج عن الحروب والصراعات الداخلية والدولية .
٢- التلوث البيئي بسبب المصانع التي تنتج اسلحة نووية وذرية وكيمياوية ومختلف الاسلحة المحرمة دوليا ، كما هو الحال في واقعة شرنوبل في اوكرانيا عام ١٩٨٦.
٣- ضعف الحريات والشعور بالاضطهاد .
٤- الحروب والنزاعات التي يشهدها العالم في القرن الحالي وما يليها من استخدامها لمختلف انواع الاسلحة المحرمة دولياً.
٥- الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والبراكين والفيضانات والزلازل والكوارث الاخرى التي تتعرض لها منطقة معينة في البلد .
٦- تعرض الاشخاص الى التطهير العرقي داخل الدولة الواحدة ، والتي تؤدي الى التفرقة العنصرية كنزوح الزنوج من جنوب امريكا الى شمالها .

ان علاقة الاندماج الاجتماعي للنازحين ، علاقة معقدة تتعلق بتكيف الأفراد النازحين مع المجتمع الذي يعيشون فيه ، وتكوين روابط اجتماعية واقتصادية وثقافية معه ، وتشمل هذه العلاقة عدة جوانب ابرزها [١٢] :

١. القبول الاجتماعي: يعد تقبل المجتمع للنازحين أمرًا بالغ الأهمية في نجاح الاندماج ، فقد يواجه النازحون تحديات في التكيف بسبب الاختلافات الثقافية أو اللغوية أو الدينية، ويؤدي إلى التوترات الاجتماعية إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد.
٢. الفرص الاقتصادية : الاندماج الاجتماعي يرتبط بشكل كبير بالفرص الاقتصادية المتاحة للنازحين ، اذ ان توفير فرص العمل والتدريب المهني يساعد في تحسين وضعهم الاقتصادي ويعزز مكانتهم في المجتمع المضيف.
٣. التعليم والرعاية الصحية : ضمان وصول النازحين إلى التعليم والخدمات الصحية هو جزء أساسي من عملية الاندماج ، فهذه الخدمات تمكنهم من تحسين نوعية حياتهم والمشاركة بشكل أكبر في المجتمع.
٤. الحقوق القانونية والحماية : الاندماج الاجتماعي يتطلب ضمان حقوق النازحين القانونية، مثل الحق في الحصول على الإقامة، والعمل، والخدمات الأساسية ، وان قلة الحقوق القانونية قد تؤدي إلى تهميشهم وزيادة الفجوة بينهم وبين المجتمع المضيف.
٥. التفاعل الاجتماعي والثقافي : التفاعل بين النازحين والمجتمع المضيف يمكن أن يعزز فهمًا متبادلًا ويقلل من التوترات ، وان الفعاليات الاجتماعية والثقافية المشتركة يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تسهيل هذا التفاعل.

في النهاية، الاندماج الاجتماعي للنازحين لا يقتصر فقط على تكيفهم مع المجتمع المضيف، بل يتطلب أيضًا دعمًا من الدولة والمجتمع المحلي لتوفير بيئة داعمة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم الأساسية.

المحور الثاني :- الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين والتحديات المؤثرة فيه

أن الاندماج الاجتماعي للنازحين في العراق هو عملية تتعلق بقدرة الأفراد والعائلات النازحة على التكيف والاندماج في المجتمعات المضيفة بطريقة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم ، و يواجه النازحون في العراق تحديات كبيرة على مستويات عدة تشمل السكن، التعليم، العمل، والخدمات الصحية ، إضافة إلى التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ بسبب اختلافات ثقافية أو اقتصادية بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

في حزيران عام ٢٠١٤ شهد العراق اكبر عملية نزوح للسكان ،على اثر العمليات العسكرية في المناطق الغربية والشمالية من العراق ، بعد سيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على مناطق واسعة من العراق ، ووفقاً للتقديرات الصادرة من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بلغ عدد الاشخاص النازحين من المناطق الغربية والشمالية (٣،٠٦٤،١٤٦) خلال المدة (كانون الثاني ٢٠١٤الى كانون الاول ٢٠١٦) ، اما منظمة الامم المتحدة فقد قدرت عدد النازحين داخلياً في ذلك الوقت الى (٢ ، ٤) مليون شخص نازح ، كما ذكر التقرير وجود اكثر من (٨) مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الانسانية [١٣] ، وعلى اثر ذلك كانت ازمة النازحين الحدث الابرز والاقسى بعد الابادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي بحق المواطنين العراقيين ولاسيما الايزيديون والمسيحيون والطوائف الاخرى في مدينة الموصل ، اذ بدأت موجات النزوح بشكلها الابرز، وان لم تكن هي التجربة الاولى للتنظيمات الارهابية التي تطلق على نفسها تسمية (التنظيمات الاسلامية الجهادية) كتنظيم القاعدة في تهجير المخالفين لهم، وقتلهم ، وتفاقمت الظاهرة مع بدء العمليات العسكرية للحكومة العراقية

لاستعادة اراضيها من سيطرة مقاتلي داعش الارهابي ، لذا وصفت موجة النزوح بأنها اكبر عملية نزوح في تاريخ العراق الحديث ، اذ لم يشهد العراق مثيلا لها ، الا في عام ١٢٥٨م عندما احتل المغول بغداد [١٤].

الجدول رقم (١)

التوزيع النسبي للسكان النازحين حسب مكان النزوح للمدة (كانون الثاني ٢٠١٤ لغاية كانون الاول ٢٠١٦)

مكان النزوح المحافظة	عدد السكان النازحين العائلة	عدد السكان النازحين الفرد	النسبة المئوية من المجموع
بغداد	٨٠٦،٦٨	٨٣٦،٤١٢	%١٣،٥
دهوك	٩٠٣،٦٥	٤١٨،٣٩٥	%١٢،٩
اربيل	٥٥٨،٥٩	٣٤٨،٣٥٧	%١١،٦
كركوك	٤٤٧،٦٠	٦٨٢،٣٦٢	%١١،٨
نينوى	٦٢ ،٠٩٨	٥٨٨،٣٧٢	%١٢،٢
الانبار	٣٢٣،٥٩	٩٣٨،٣٥٥	%٦،١١
صلاح الدين	٩٠٥،٥٠	٤٣٠،٣٠٥	%١٠
السليمانية	٣٤٧،٢٥	١٥٢ ،٠٨٢	%٥
ديالى	٢٨٦،١٣	٧١٦،٧٩	%٢،٦
بابل	٩٠٩،٧	٤٥٤،٤٧	%١،٥
النجف	١٣ ،١٠٧	٦٤٢،٧٨	%٢،٥
كربلاء	٠٤٠،١١	٢٤٠،٦٦	%٢،٢
قادسية	٤ ،٠٠١	٢٤ ،٠٠٦	%٠،٨
واسط	١٨٨،٤	١٢٨،٢٥	%٠،٨
بصرة	٧٢٠،١	٣٢٠،١٠	%٠،٣
ميسان	٨٩٠	٣٤٠،٥	%٠،٢
مثنى	٧٩٧	٧٨٢،٤	%٠،٢
ذي قار	٣٦٦،١	١٩٦،٨	%٠،٣
المجموع	٦٩١،٥١٠	٣ ،٠٦٤ ،١٤٦	%١٠٠

المصدر : المنظمة الدولية للهجرة _ العراق ، مصفوفة تتبع النزوح ، الجولة ٦٠، كانون الاول ٢٠٢٠ ، ص٣.

وتشير الاسقاطات السكانية لعام ٢٠١٧، الى ان مجموع السكان الكلي في عموم المحافظات العراقية بلغ (٣٧ ،٥٣٤،٨٨٣) نسمة ، في حين بلغ مجموع النازحين المسجلين في وزارة الهجرة والمهجرين في جميع انحاء العراق نحو (٧٧١، ٦٩٤، ٥) نازحا ، كما نجد ان نحو (٨٦%) من اصل سكان الانبار نزحوا من ديارهم خوفاُ على ارواحهم ، لتليها محافظة نينوى بنسبة (٧٢%) ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (٤٧%) نزحوا من مجموع سكان المحافظة ، تلك النسب تشير الى حدوث كارثة انسانية لا يقتصر اثرها على المحافظات المعنية فحسب انما شاملة لكل انحاء العراق [١٤] ، فالاعداد الهائلة من النازحين وضعت العراق في موقع يصعب عليه التعامل مع الكم الهائل من النازحين ، لا سيما في ظل قلة الموارد المتاحة والامكانيات المحدودة ، خاصة ما تمر به الدولة من ازمات اقتصادية على اثر انخفاض اسعار النفط انذاك ، ووجود الفساد المتفشي في الدولة [١٥] .

ارتأت الحكومة العراقية الى ضرورة تحرير الاراضي العراقية ، من قبضة التنظيم الارهابي (داعش) فبدأت عمليات تحرير الأنبار في ٢٠١٦، والتي كانت تعتبر من أكبر معاقل داعش في غرب العراق، وجرت عمليات التحرير على عدة مراحل، بداية من تحرير مدينة الرمادي في ديسمبر ٢٠١٥، ثم تحرير الفلوجة في يونيو

٢٠١٦ ، شارك فيها ،الجيش العراقي، قوات الحشد الشعبي، وقوات العشائر السنية ، بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، وواجهت القوات العراقية صعوبات كبيرة بسبب التضاريس الصحراوية، بالإضافة إلى استخدام داعش للأساليب الحربية غير التقليدية مثل الأنفاق والعبوات الناسفة ، اما عملية تحرير الموصل فقد بدأت في أكتوبر ٢٠١٦، وهي المدينة التي كانت تعتبر "عاصمة" داعش في العراق ، في هذه العمليات، كان الجيش العراقي، جهاز مكافحة الإرهاب، قوات البيشمركة الكردية ، والحشد الشعبي ، متعاونين مع التحالف الدولي ضد داعش وتم استخدام طائرات التحالف الدولي بشكل مكثف لدعم العمليات البرية لتنتهي معركة الموصل في يوليو ٢٠١٧ بعد تحرير المدينة بشكل كامل من سيطرة داعش، على الرغم من أن الكثير من البنية التحتية في المدينة تعرضت للدمار[١٦] .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية، بدأت العائلات العراقية في العودة الطوعية لمناطقهم ، و تشير التقارير الدولية الصادرة من المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، وتقارير وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، الى تباين في اعداد النازحين العائدين الى مناطقهم منذ عام ٢٠١٧ الى وقتنا هذا ، كما يبين ذلك الجدول رقم (٢) ادناه:-

السنة	عدد النازحين العائدين	التفاصيل	المصدر
٢٠١٧	١ر٠٠٠ر٠٠٠	بداية العودة الجماعية للنازحين بعد تحرير معظم المناطق من سيطرة داعش الارهابي	وزارة الهجرة والمهجرين العراقية والامم المتحدة
٢٠١٨	٦٠٠ر٠٠٠	عودة حوالي نصف مليون نازح الى مناطقهم بعد ان شهدت استقرار في الاوضاع الامنية .	وزارة الهجرة والمهجرين العراقية
٢٠١٩	٤٥٠ر٠٠٠	استمرار عودة النازحين خصوصا في مناطق الانبار وصلاح الدين	الامم المتحدة ووزارة الهجرة والمهجرين
٢٠٢٠	٢٠٠ر٠٠٠	تراجع في اعداد النازحين العائدين الى مناطقهم نسبة الى السنوات السابقة بسبب جائحة كورونا ، وصعوبة الوصول الى بعض المناطق	الامم المتحدة
٢٠٢١	١٥٠ر٠٠٠	استقرار امني في معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة سابقاً على الرغم من عودة البعض كانت متأخرة بسبب الاوضاع الاقتصادية	وزارة الهجرة والمهجرين العراقية والامم المتحدة
٢٠٢٢	١٠٠ر٠٠٠	عودة محدودة مع استمرار اعادة الاعمار والتحديات الامنية والاقتصادية	وزارة الهجرة والمهجرين العراقية الامم المتحدة
٢٠٢٣	٨٠ر٠٠٠	عودة اقل بسبب الاوضاع الاقتصادية المتدهورة ، وعدم استقرار بعض المناطق مثل نينوى	الامم المتحدة وزارة الهجرة والمهجرين

المصدر ، استنادا الى تقارير نشرتها كل من الامم المتحدة ، https://www.unhcr.org/ar/570d4c116 ووزارة الهجرة والمهجرين العراقية ، https://www.momd.gov.iq/pages/post_details_page.html?postId=69923

اما في عامنا الحالي لسنة الدراسة (٢٠٢٤) ، فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة ، بلغ عدد النازحين في العراق نحو ١.٢ مليون شخص حتى منتصف عام ٢٠٢٤ ، حيث لا يزال العديد منهم في المخيمات يعيشون في أوضاع غير مستقرة ، وهذا ما اكدت عليه المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في إحصائياتها ، إذ بلغ اعداد النازحين حتى شهر تشرين الثاني لهذا العام اكثر من مليون فرد نزح بشكل رئيسي من محافظات عدة في مقدمتها نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى ، ويعيش (١٦٦٣٣٠) شخصا منهم في المخيمات ، في حين

يعيش (١٠٠٢٧٨) فرداً في ظروف معيشية قاسية ، اذ يشهدون العديد من التحديات الانسانية الناجمة من سنوات النزوح السكاني والصراع العنيف الذي شهدته مناطقهم ، والتحديات الامنية والاقتصادية [١٧] .

يواجه النازحين الكثير من التحديات التي تقف عائقاً في وجه اندماجهم في محافظاتهم ام على مستوى المحافظات المستضيفة لهم على حدا سواء ، فلا تزال العوائل والاسر النازحة تواجه مشاكل تمنعهم من العودة الى مناطقهم الاصلية ، لاسيما بعد اغلاق اغلب مخيمات النازحين داخلياً خلال السنوات الماضية ، مما ادى الى نزوح الالاف من المواطنين للمرة الثانية ، من مخيماتهم الى مواقع نزوح اخرى ، ونتيجة لذلك يعيش مايقارب (١٠٣٠٠٠) شخصاً في مخيمات غير رسمية ، او في اماكن مستضيفة لعديد من الاسر النازحة الا انها بالواقع غير مؤهلة لاستيعاب السكان ، فيها الاسر تتعايش مع ظروف مأساوية ، في مقدمتها عدم كفاية المأوى وغياب الخدمات العامة [١٨] .

ويمكن تلخيص ابرز تحديات الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين في العراق بما يلي :-

١- **فقدان النازحين اوراقهم الثبوتية** : تشير الاحصائيات الى ان (٤٤%) من العوائل النازحة من المناطق المنكوبة تعاني من فقدان اوراقهم الثبوتية، (كهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن ، وعقود ملكية الوحدات السكنية والاراضي الزراعية) وما يترتب على ذلك من اثارا سلبية في مقدمتها ، صعوبة حصولهم على المساعدات الانسانية ، او فرص عمل، وعدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس والجامعات ، كذلك فقدانهم لحق التصويت في الانتخابات ، اما النقطة الاهم فتتمثل بكون العائدين يواجهون اشكالية فقدانهم حجج اراضيهم وبالتالي صعوبة اثبات ملكيتها [١٩].

٢- **نقص الخدمات الاساسية وتردي اوضاع البنية التحتية** :- تكشف عمليات تحرير المناطق من سيطرة داعش الارهابية ، حجم وكمية الدمار الذي تعرضت له الممتلكات المواطنين الخاصة ، فضلا عن الممتلكات العامة من مستشفيات ومدارس ومؤسسات خدمية وغيرها ، فتشير الاحصائيات الى ان نسبة كبيرة جدا من الاسر النازحة تعاني من اضرار جسيمة في ممتلكاتها الخاصة ، واصبحوا لا يملكون اي شيء بعد تفجير منازلهم وسلب اموالهم ، فضلا عن ان فترة النزوح الطويلة التي تجاوزت ثلاث سنوات ادى الى نفاذ مدخراتهم وجعلهم يعيشون حالة من الفقر المدقع مما يشكل عائقاً امام عودة واندماج النازحين في محافظاتهم [٢٠] .

٣- **التحديات الاجتماعية المذهبية والقومية والقبلية** :- اظهرت المرحلة السابقة والحالية لعودة النازحين الى مناطقهم ، او اندماجهم في المجتمعات المضيفة ، عدة تحديات اجتماعية ، فنجد ان العائدين الى مناطقهم يعيشون حالة توتر بين القبائل والطوائف والجماعات العرقية ، نتيجة شكوك الانتماء الى تنظيم داعش ، مما يهدد بتصاعد وتيرة الصراعات الطائفية والعرقية من جديد ، ففي محافظة ديالى ولا سيما الاجزاء الشمالية منها توصف بكونها اراضي متنازع عليها بين الحكومة العراقية من طرف وبين حكومة اقليم كردستان، ويتم النظر الى الاجراءات والمعاملات المعقدة الخاصة بالتدقيق للعائدين كمؤشر على تأكيد التغيرات الديموغرافية للمنطقة من خلال صعوبة عودة النازحين العرب الى مناطقهم ، ومن جهة اخرى نجد ان النازحين يلجأون الى المجتمعات الحاملة لنفس الهوية القوية والطائفية لغرض التعاطف مع بعظهم ، وهذا ما يشكل اشكالية جسيمة في الواقع

العراقي، فقد اصبح العراقيون يعرفون انفسهم عبر خطوط القومية والاثنية والطائفية على حساب الهوية الوطنية[٢١] .

٤- **اشكالية التعليم** :- كما هو معلوم تعاني اغلب مناطق العراق من سوء خدماتها التعليمية ، اذ تجاوز عدد الطلاب في الصف الواحد الحد المعقول للاستيعاب ، وكثير من المدارس قلصت ساعات دوامها لتتشارك مع مدرسة اخرى في نفس البناية ، في حين طالت بعض مشاريع بناء المدارس الفساد ، بالاضافة الى ان الكثير من المدارس تم سكنها من قبل النازحين ، مما يضع المؤسسة التعليمية امام تحدي استيعاب الطلبة من عوائل النازحة [٢٢] ، ومن الجدير بالذكر يواجه النازحون عقبات اضافية في حصولهم على التعليم ، فوفقا لتقرير اعده المجلس النرويجي للاجئين ذكر ان (٥٥%) من طلاب النازحين يعانون من صعوبة الالتحاق بالمدارس لعدة اسباب في مقدمتها بُعد السافة ، فبعد انهيار ابنية المدارس واكتظاظ المدارس المتبقية باعداد هائلة من الطلبة ، الامر الذي دفعهم الى قطع متوسط مسافة ثلاثون دقيقة أو أكثر للوصول الى مدارسهم والاشكالية التي تفاقمت بسبب تكلفة المواصلات العالية ، كما هو الحال في اقضية داقوق وكركوك وتكريت ، كما نجد تفشي وباء كورونا ساهم في تخلف الطلبة النازحين عن مدارسهم ، بسبب افتقارهم الى الاجهزة الالكترونية والاتصال بالانترنيت الدائم الذي يسمح لهم بالدراسة عن بعد ، فضلا عن تدهور الاوضاع الاقتصادية كان عاملا اساسيا في تسرب الطلبة من مدارسهم لكون الكثير منهم يعمل في الاشغال الحرة ، وغيرها من الاسباب التي تمنع وصول الطلبة الى مدارسهم مما يؤثر سلبا على الاندماج الاجتماعي للنازحين [٢٣] .

٥- **اشكالية البطالة والحصول على فرص العمل** :- نتيجة لعملية النزوح الكبيرة التي شهدتها المحافظات المنكوبة خلق واقعاً اقتصادياً جديداً ادى الى ارتفاع معدلات البطالة بين فئات النازحين ، بسبب فقدانهم لاشغالهم قبل النزوح ، ومما يزيد الامر صعوبة ان النازحين وجدوا الدمار الذي لحق بالمعامل والشركات التجارية والمصانع والمؤسسات الحكومية ، الامر الذي ادى الى صعوبة الحصول على فرص عمل جديدة ، وقد اشار تقرير اعدته منظمة الهجرة الدولية ان اهم سلبيات النزوح للمجتمعات المضيفة في العراق هي اقتصادية [٢٤] .

٦- **ازمة السكن** :- يعيش النازحون معاناة لا يدركها الا الخالق ، فبعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي نزحت الاف العوائل من مساكنهم خوفا من القتل والتنكيل حفاظاً على ارواحهم، الامر الذي دفع بهم الى السكن في المخيمات او في خربة او في جامع او حسينية ، ورغم تعدد مساكن النازحين ، الا انها تشترك بصفة موحدة وهي افتقادها لتلبية ادنى متطلبات السكن كما هو الحال في مخيم عين كاوة وبحركة ، وغيرها من المخيمات التي لاتزال تعيش فيها اسر عراقية كمخيم الهول ومخيم امل والتي تمتنع عن العودة لكونها ينظر اليها على انها منتمية الى تنظيم الدولة الاسلامية وما يرافقها من معوقات وحواجز تتعلق بالتصريح الامني، كما انهم منعوا من العودة الى محافظاتهم الاصلية للحصول على الوثائق الاصلية التي تساعدهم في استرداد مساكنهم وممتلكاتهم الخاصة ، كذلك نجد ان الكثير من الاسر تشترك مع اكثر من اسرة في السكن لتخفف وطأة الظروف المعيشية الصعبة المتمثلة بارتفاع مبالغ ايجار المنازل ، كلها تحديات تعيق اندماج النازحين في العراق [٢٥] .

شهد العراق في السنوات الأخيرة تدفقاً كبيراً من النازحين داخلياً بسبب النزاعات المسلحة ، ولا سيما في ظل الحروب التي اندلعت في مناطق مختلفة من البلاد مثل الموصل والأنبار وصلاح الدين ، وهذا النزوح

شكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة والمجتمع المحلي في توفير الدعم والموارد الأساسية للنازحين ، بالإضافة إلى مسألة اندماجهم في المجتمع العراقي بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية أو استقرارهم في مناطق جديدة.

المحور الثالث :- السياسات الحكومية وإعادة الاندماج اجتماعي

يتسم الوضع الانساني في العراق بعدم الاستقرار العام ، بسبب النزوح الداخلي الذي طالت فترته ، ونقص الخدمات الاساسية ، و عدم توفر السكن والمأوى على الرغم من انتهاء الصراع مع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق ، ولاتزال الحاجة الى الحماية في جميع انحاء البلاد بالرغم من الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع الى مرحلة ايجاد الحلول الدائمة وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة ، وقد شهدت الفترة ما بعد عام ٢٠١٧ عودة تدريجية للنازحين ما يقارب ٤.٨مليون شخص الى مناطقهم الاصلية ، في حين لايزال اكثر من ١.١٢ مليون شخصا نازحين موزعين بين الخيم وبين مساكن تفتقر الى الظروف المعيشية المناسبة ، يعيشون في ظروف عالية الخطورة ، مما يشكك في استدامة عمليات العودة واندامجهم في المجتمع ، فكثيرا ما تواجه الاسر العائدة الكثير من المضايقات والعنف بسبب الاشتباه بانتمائهم الى جماعات متطرفة مثل داعش مما يؤدى الى اشعال فتيل العنف المجتمعي ، فضلا عن سوء الخدمات الصحية والصرف الصحي وخدمات الحماية ، وبشكل عام تتوقف القدرة الاستيعابية لاندماج النازحين بالدرجة الاولى على الوضع الاقتصادي للبلد ، ولا تزال الظروف الاقتصادية تشكل تحدياً مع قلة القدرة التنافسية لمختلف القطاعات التنافسية الاقتصادية وسوء الاوضاع العامة للبلد [٢٦] .

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها العراق نتيجة النزوح الجماعي الناجم عن سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من البلاد , فقد استجابت الحكومة العراقية لهذه الأزمة من خلال تبني سياسات وخطط تهدف إلى إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية جاء في مقدمتها:

الخطة الوطنية لإعادة النازحين : أقرت الحكومة العراقية "الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة"، والتي تضمنت:

١- تحديد العقبات التي تمنع النازحين من العودة.

٢- تنفيذ برامج وأنشطة تسهل عودة النازحين أو تقديم حلول بديلة.

إغلاق المخيمات وتشجيع العودة الطوعية: بحلول أواخر عام ٢٠٢١، أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن إعادة مليون ونصف المليون نازح إلى مناطقهم الأصلية، وإغلاق ٩٠% من المخيمات، باستثناء تلك الموجودة في إقليم كردستان , و في بداية عام ٢٠٢٤، وضعت الحكومة خطة لإغلاق مخيمات كردستان بحلول نهاية يوليو من نفس العام [٢٧].

٤- **تقديم الدعم المالي والخدمات الأساسية** : لتشجيع العودة ، قدمت الحكومة منحًا مالية ومساعدات إغاثية للعائدين ، على سبيل المثال ، تم منح كل عائلة عائدة ٤ ملايين دينار عراقي, بالإضافة إلى توفير احتياجات منزلية أساسية [٢٨] .

٥- **إعادة الإعمار**: العراق يولي أهمية كبيرة لعملية إعادة الإعمار في المناطق التي تأثرت بشكل كبير جراء النزاع ضد تنظيم "داعش". تتضمن هذه العملية إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل المدارس، المستشفيات، شبكات المياه، والطرق، بهدف خلق بيئة مناسبة للعيش. على سبيل المثال، كانت هناك جهود كبيرة لإعادة إعمار مدينة الموصل , ومن الجدير بالذكر تم تأسيس صندوق اعادة الاعمار للمناطق المتضررة جراء العمليات الارهابية وفقا للمادة (٢٨) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (٢٠١٥) , والذي يعمل على تنسيق الجهود بين الوزارات العراقية والمنظمات الدولية من اجل قيام بمشاريع اعمار المناطق المتضررة جراء العمليات الارهابية , وتتكون موارد الصندوق من ما تخصصه من اموال وفق الموازنة الاتحادية , فضلا عن المنح التي تقدمها الدول العربية والصديقة [٢٩]

٦- **الاستقرار الأمني:** جزء مهم من السياسات المستقبلية هو ضمان استقرار الأوضاع الأمنية في المناطق التي عادت إليها الأسر النازحة , ويعمل العراق تعزيز وجود القوات الأمنية في هذه المناطق لتوفير الأمان، ويعمل على تحسين التنسيق بين القوات المسلحة والمجتمعات المحلية لضمان الاستقرار.

٧- **الدعم الاقتصادي والاجتماعي:** عملت الحكومة على تقديم مجموعة من الدعم الاقتصادي والاجتماعي للنازحين العائدين, يتضمن تقديم القروض الصغيرة والمساعدات المالية للأسر لتشجيعهم على إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم, كما تتعاون الحكومة مع منظمات الأمم المتحدة لتقديم دعم غذائي وصحي للنازحين العائدين [٣٠].

٨- **الإصلاحات القانونية** : عملت الحكومة العراقية على تعديل بعض القوانين لتسهيل عودة النازحين، مثل تسهيل العودة للممتلكات الخاصة بالنازحين الذين غادروا مناطقهم بسبب النزاع, كما يعمل البرلمان العراقي على تعديل قانون "الحقوق المدنية" لضمان حصول النازحين على حقوقهم في العقارات [٣١].

٩- **التعاون مع المجتمع الدولي** : تتعاون الحكومة العراقية بشكل وثيق مع المنظمات الدولية لدعم جهودها في مجال عودة النازحين, و هذا يشمل الحصول على مساعدات مالية من الدول المانحة التي تساهم في برامج الإغاثة وإعادة الإعمار, كما يوجد صندوق تمويل الاستقرار الفوري الذي تبنته الامم المتحدة من خلال برنامج الامم المتحدة لتحقيق الاستقرار الذ تم تنفيذه بالتعاون مع الحكومة العراقية , وقد ركز هذا العمل المشترك على الاهتمام بالخدمات الاساسية كالكهرباء و امدادات المياه والخدمات الصحية والتعليم والذي ساهم نوعا ما في عودة النازحين لمناطقهم [٣٢]

الاستنتاجات

١- النازحون في العراق هم ضحايا الصراعات المستمرة التي شهدها البلد خلال العقدين الماضيين، بدءًا من حرب العراق في ٢٠٠٣، مرورًا بالصراعات الطائفية ، وصولًا إلى ظهور تنظيم داعش في ٢٠١٤, فقد تسببت هذه الأحداث في نزوح أعداد كبيرة من السكان داخل البلاد، مما أدى إلى أزمة إنسانية معقدة , فضلا عن الصراعات المحلية والأمنية المستمرة , حتى بعد هزيمة داعش في ٢٠١٧، ظلت بعض المناطق تشهد صراعات أمنية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، مما جعل العودة إلى الديار أمرًا صعبًا للعديد من النازحين.

٢- تعد مشكلة النزوح من اخطر المشكلات التي تواجه العراق وتتمثل خطورتها في ديمومتها وعدم قدرة الحكومة العراقية على ايجاد الحلول الجذرية لمعالجة هذه الاشكالية والتي افرزت بدورها تداعيات اقتصادية واجتماعية وامنية .

٣- يواجه النازحون عدة تحديات تمنع اندماجهم وعودتهم لمناطقهم الاصلية فما زال لحد الان ما يقارب مليون ونصف شخص نازح يمتنعون عن العودة لاسباب عدة تم ذكرها في البحث في مقدمتها فقدانهم الاوراق الثبوتية وانهيار البنية التحتية .

٤- تعمل الحكومة العراقية على رسم وتنفيذ عدة سياسات وان كانت ليست في المستوى المطلوب على تسهيل عودة النازحين لمناطقهم واندماجهم .

التوصيات :

١- يجب تحقيق تعاون فعلي حقيقي وفق اطر قانوني بين الحكومة العراقية والمنظمات الدولية لتحقيق اندماج النازحين وعودتهم بشكل كلي لمناطقهم .

٢- تهيئة الخدمات الازمة في مقدمتها اعمار البنية التحتية المتضررة جراء العمليات الارهابية وتسهيل حصول الافراد على اوراقهم الثبوتية التي تم فقدانها اثناء الحرب

٣- توفير فرص عمل للعاطلين وبناء مشاريع استثمارية فضلا عن توفير السكن والتي تعد من اهم النقاط التي ينبغي على الحكومة تحقيقها من اجل عودة النازحين لمناطقهم .

الهوامش والمصادر

١- محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب ، ج٢، بيروت ، دار صادر.

٢- جاد الكريم الجباعي ، الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الاهلي الى المجتمع المدني (من الرعوية الى المواطنة) ، مجموعة مؤلفين بعنوان جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤، ص١٥٨.

٣- جاد الكريم الجباعي ، الاندماج الاجتماعي في .... مصدر سبق ذكره ص١٥٨.

٤- مي مجيب عبد المنعم مسعد ، الاقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٢، ص ١٤١.

٥- جون هيلز واخرون ، الاستبعاد الاجتماعي ، ترجمة محمد الجوهري ، سلسلة عالم المعرفة ٣٤٤، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ٢٠٠٧، ص١١.

٦- مي مجيب عبد المنعم مسعد ، الاقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠.

٧- فهد مزبان خزار الخزار ، ازمة النزوح الداخلي في العراق بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ الاسباب والحلول ، مجلة مداد الاداب ، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٦١.

٨- فهد مزبان خزار الخزار ، ازمة النزوح الداخلي في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

٩- United Nations High Commissioner for Refugees , Text of the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees ,Geneva, December 2010

١٠- المنظمة الدولية للهجرة –العراق ، مصفوفة تتبع النزوح الجولة (٦٠) كانون الاول ، ٢٠١٦، ص١.

١١- نبراس طه خماس ، سميرة حسن عطية ، ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى الى محافظة ميسان انموذجاً للعام ٢٠١٦، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، العدد٥ ، المجلد ٤٢،٢٠١٧ ، ص ٤٧-٤٨.

١٢- Nicholas Van and Ninna Nyberg،THE MIGRATION DEVELOPMENT NEXUS ،Sorensen ،United Nation ،IOM Intemation Organiztion for Migration ،Vol.45 ،2003

١٣- لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق : الامن والحماية ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات ،المملكة المتحدة ، مارس ٢٠١٦، ص٥.

١٤- احمد قاسم مفتن ، اتجاهات النزوح في العراق ، جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والاغاثة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٨، ص ١٤.

١٥- علي بكر ،العنف في العراق وصعود النمط الداعشي في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد١٩٨، ٢٠١٤، ص٩٤.

١٦- هشام جبر ، معركة الموصل ، الانجازات والاخفاقات ، مركز الجزيرة للدراسات ، https://www.aljazeera.net/opinions

١٧- وكالة الامم المتحدة للهجرة – العراق ، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ ، ص ٨.

١٨- كارولين زولو، النزوح المتكرر : الاحتياجات المتكررة التي لم تتم تلبيتها لاطفال العراق في المخيمات غير الرسمية ، تقرير صادر من المجلس النرويجي للاجئين (NRC) ، ايلول ٢٠٢٢، ص٤.

١٩- فهد مزبان خزار الخزار ، ازمة النزوح الداخلي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠.

٢٠- رياض مهدي عبد الكاظم ، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة ، مجلة فضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٦٣، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦٥.

٢١- لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق : الامن والحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧.

٢٢- حازم صباح أحميد ،ازمة النازحين في العراق التحديات والافاق المستقبلية ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، ص ٢٧٢.

٢٣- كارولين زولو، النزوح المتكرر : الاحتياجات المتكررة التي لم تتم تلبيتها لاطفال العراق في المخيمات غير الرسمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥.

٢٤- تقرير منظمة الهجرة الدولية ،النزوح الداخلي في العراق : معوقات الاندماج ، كانون الاول ٢٠١٥، ص٣٠.

٢٥-حميد كردي عبد العزيز ، محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسراً الى اقليم كردستان (اربيل نموذجاً)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد ١، ٢٠١٩، ص٣٢١.

٢٦- وكالة الامم المتحدة للهجرة – العراق ، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، ص ٨ .

27- Country Reports on Human Rights Practices for 2023 United States Department of State Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, Iraq Human Rights Report ,2023, p 40.

28- Country Reports on Human Rights Practices for 2023 United States Department of State Bureau of Democracy, p41.

٢٩- رياض مهدي عبد الكاظم ، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة , مصدر سبق ذكره , ص ٢٦٨.

٣٠- تقرير منظمة الهجرة الدولية ،النزوح الداخلي في العراق , مصدر سبق ذكره , ص ٣١.

٣١- برنامج تمويل الاستقرار، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير سير تنفيذ في الربيعين الثاني والثالث لعام ،٢٠١٥ ص.٤

٣٢-دانا غرابر الديك , بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا , المنظمة الدولية للهجرة ,٢٠١٦ , ص ٥٠ .